في ندوة الوسطية في الإسلام .. رفض لنعرات التعصب والغلو والتطرف

إجماع على أهمية أن تفهم الأجيال القادمة حقيقة الإسلام وعدالته لتحصينهم من الغلو والتطرف

اللوزي: اليمن انتهجت الوسطية في سياستها الإعلامية من منطلق الشريعة الإسلامية

صنعاء /سبأ :

قال وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي إن سياسة الجمهورية اليمنية الإعلامية والإرشادية تؤكد على نهج الوسطية في الإسلام والالتزام بهذا النهج عقيدة وشريعة وطريقا لتطبيق وممارسة مكارم الأخلاق ورفض التعصب والغلو.

وأضاف وزير الأعلام في الندوة التي نظمتها وزارتا الإعلام والأوقاف والإرشاد بالتعاون مع قناة الإيمان وصحيفة 26 سبتمبر مساء أمس بصنعاء بعنوان « الوسطية في الإسلام .. رفض نعرات التعصب والغلو والتطرف» إن السياسة الإعلامية في اليمن تؤكد على المنطلق الأساسي والجوهري في العمل الإعلامي وهو الالتزام بالعقيدة والشريعة الإسلامية هادياً ومرشداً لكل وسائل الإعلام.

وأوضح أن سياسة اليمن الإعلامية تتضمن مبادئ إستراتيجية وعامة قامت على أساس تفصيلات معنى الوسطية وتفصيل وتوضيح حقيقة الدين الإسلامي فيما يتعلق بالعقيدة والقيم التي جاء من أجلها ولكي تكون حاكمة لحياة البشر لتحقيق الخلافة لله على الأرض والرؤية العادلة لمفهوم الإسلام للحياة الآمنة المستقرة التي هي طريق حياة مزدهرة في الآخرة.

وأشار اللوزي إلى أن هناك تفصيلات عديدة انطلقت منها هذه السياسة الإعلامية أساسها الالتزام بمعنى وفضيلة الحرية كفطرة فطر الله سبحانه عليها الإنسان، وقيم الإخاء والمساواة والعدالة.

وقال :» لقد تجسدت في حياة المسلمين في مجتمع المدينة النموذج الأول الذي يجب أن نستلهم منه كل ما يعيننا على أن نبني حياتنا وفق نهج الإسلام ونسير في طريقه».

وشدد على أن هذه السياسة الإعلامية انطلقت لتؤكد التزام الإعلاميين في كافة الوسائل بواجبات محددة ومنها تبيان حقيقة الدين الإسلامي الحنيف والوسطية والاعتدال والتسامح، وأنه دين المحبة والإخاء والمساواة.

ولفت وزير الإعلام إلى أن السياسة الإعلامية لليمن التزمت بإظهار وشرح معاني ودلالات القيم والتعاليم الإسلامية وفي مقدمتها قيم الإخاء والمساواة والتعاون والبر والتقوى وشرح المدلولات المتصلة بالإخاء الوطني والقومي والإسلامي والإنساني.

مشيراً إلى أن العديد من الآيات القرآنية تؤكد معنى وسطية الإسلام، كونه دين الرحمة والبر والتسامح.

وقال « من هذا المنطلق جاء توجيه فخامة رئيس الجمهورية بإنشاء قناة دينية تهتم بتوضيح وسطية الإسلام وتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا الطريق «.

وتحدث الوزير عن الأهداف التي تضمنها قرار إنشاء هذه القناة والمتمثلة في بث القرآن الكريم بهدف تعميق الصلة الروحية بالذكر العظيم وتقديم الدروس المتصلة بالتجويد وعلوم القرآن وتفسيره، والتوعية الصحيحة بالدين الإسلامي الحنيف عقيدة وشريعة، وأركان الإسلام والإيمان وفق الرؤية التي يقدمها الرأي الراجح في الإسلام بعيداً عن التعصب والتزمت والغلو وفق مناهج العلوم الشرعية والفقهية.

وبين أن هذه القناة ستقوم ببث البرامج والأعمال الإبداعية الهادفة للتعريف بالحضارة العربية والإسلامية والالتزام بالقيم الإسلامية السامية وخدمة القضايا الإسلامية العامة، من خلال التعريف بالتراث والمعالم الاسلامية، وعناصر القوة في الاسلام والالتزام بالصفات الحميدة ومكارم الاخلاق.

واشار وزير الاعلام الى ان من أهم الاهداف التي بني عليها قرار انشاء هذه القناة هو إظهار موقف الدين الحنيف من كافة الأدواء والأمراض الاجتماعية والنعرات التعصبية وتصدية لجرائم الارهاب والتقطع والثأر والفساد في الأرض، والعمل على محاربة أفكار الغلو والتطرف والنعرات الطائفية والمذهبية والسلالية والعمل على ترسيخ قيم الولاء لله والوطن والثورة والوحدة والجمهورية وقيم الاخاء والمساواة والتسامح والتكافل.

فضلاً عن انتاج البرامج والندوات والاحاديث التلفزيونية التي تبين بجلاء المنهج القويم الذي سار عليه النبي صلى الله وسلم عليه من حيث الالتزام بمكارم الاخلاق وإنتهاج الوسطية والاعتدال وإبراز فضائل الرسول الخاتم وشرح أحكام الدين من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتبيان حقيقة الأمر بالشورى في الاسلام كأساس للحكم في المجتمعات الاسلامية الأولى وضرورتها لإستقامة الحياة، والتصدي للمفاهيم الضالة والمغلوطة والوافدة على المجتمعات الاسلامية دون انقطاع عن حياة العصر ومستجداته العلمية، وشرح العلوم الشرعية والفقهية من خلال المختصين من العلماء بهدف خلق روح الاجتهاد.

وتمنى وزير الاعلام في ختام كلمته أن تحقق هذه الأهداف من خلال العمل الدؤوب في القناة الفتية الناشئة ومن خلال المشاركين الفاعلين، وكل علماء اليمن والأمة العربية والإسلامية .. معتبراً أن هذه الندوة خطوة ولبنة اساسية تؤسس لإسلوب ووسيلة من وسائل التعريف بديننا الإسلامي الحنيف وبوسطيته.

وبدأت بعد ذلك فعاليات الندوة التي أدارها مدير قناة الإيمان الدكتور عبد الواحد الآنسي، الذي اشار في مستهل تقديمه للندوة إلى ما تطمح اليه في التصدي لظاهرة الغلوا والتطرف والتعصب المشين للإسلام، من خلال اطروحات نخبة العلماء والمفكرين من علماء الأزهر ومشايخ وعلماء اليمن المشاركين في الندوة .

بعد ذلك تحدث عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وعميد كلية الدراسات الإنسانية بالأزهر الدكتور نبيل السمالوطي عن مفهوم التعصب،والوسطية، وموقف الإسلام منهما، وكيف حرص الدين الإسلامي على حفظ الحقوق الإنسانية، والسلام وحقوق المواطنة، وسن التشريعات الخاصة بحماية الدين والعرض والمال والعقل ووجوده إينما وجدت المصلحة العامة للإنسان.

وتطرق السمالوطي إلى المسببات والمهيئات لهذه الظاهرة، ومعالجة القرآن الكريم لها المتمثلة بالنهي الرباني عن سب آلهة غير المؤمنين، تجنبا لقيامهم بالمثل وسبهم لله تعالى، والسماح ببناء الكنائس لغير المسلمين،وحق العمل والعيش، انطلاقا من تكريم القرآن لبني آدم . فيما تطرقت كلمة رئيس الجمعيات الشرعية بالأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامي الدكتور العلامة محمد المختار المهدي إلى الأسباب التي جعلت الأمة الإسلامية أمة وسطا، لا تغلو وتتعصب.. لافتا إلى مخاطر الجهل بالدين الإسلامي، وضرورة التفقه فيه ، واهمية أن تكون أجيال المسلمين علماء يفهمون ويفقهون حقيقة الإسلام وعدالته، كونه الحصن الحصين للامة الإسلامية.

فيما طرقت كلمة وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد الشيخ حسن الشيخ، أسباب الغلو والتطرف المتمثلة في القراءة الفردية، والإجتهاد الفردي، والذي ينتج عنه الحكم الفردي الذي يسيئ لفهم الدين الحنيف، وينقل صورة خاطئة عن عدالته.. لافتاً إلى أهمية الحوار المباشر مع الشباب والتعرف على افكارهم وقرأتها، وتصحيح بعض الإفكار الخاطئة إن وجدت.

ونبه إلى دور العلماء في المشاركة بالتوعية والنصيحة، والنزول إلى مستوى الشباب، لتصحيح معلوماتهم وتبصيرهم،بعدالة الإسلام ومفاهيمه الحقيقية، وعدم الإقتصار في الدعوة على المنابر .. إلى جانب مراقبة المراكز التربوية, وإعادة النظر في المناهج ومدى فاعليتها في التنوير والتبصير بمفاهيم الدين القويم، والعناية الرسمية والمستمرة بالشباب.

فيما اشارت مشاركات ومداخلات كل من عضو مجمع البحوث الإسلامية الدكتور القصبي زلط، ومستشار وزير الأقاف والإرشاد لشئون القرآن الكريم الدكتور عبد السلام المجيدي ، وفتحي الملا ، وأحمد العوامي رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بصنعاء اشارت في مجملها إلى وجوب حماية غير المسلمين في الديار الإسلامية بمجرد تأشيرة دخولهم لهذه البلاد.

وبينت كيفية تعامل الرسول الكريم مع المعاهدين، من غير المسلمين، وآداب وأخلاق الدين الإسلامي في التعامل مع غير المسلمين في السلم والحرب، وحرصه على الشيوخ والأطفال والنساء وغير ذوي القرار حتى الرهبان في الصوامع، كما تطرقت الى أدب الإختلاف، ورحمته بالناس وعلاقه اصحاب المذاهب مع بعضهم، وآداب الحوار في المسائل الفرعية من الدين ،واساليب التخاطب وغيرها من الآداب الإسلامية الحميدة.

وأشارت إلى أهمية الدور التربوي في تنشئة الأجيال التنشئة السليمة، ودور البيئة المحيطة بهم، ودور وسائل الإعلام في التوجيه والإرشاد، وترسيخ مفاهيم الدين الحنيف وعدالته.

في آخر تقرير إنجاز أصدرته وزارة الخدمة المدنية والتأمينات :

قطعنا شوطاً كبيراً في إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية

صنعاء / سبأ :

أكدت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات انها قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة فيما يتعلق بالخدمة المدنية والتامينات خلال الفترة من أكتوبر 2006- يونيو2008م.

ويركز البرنامجان في هذا الجانب على إصلاح الوظيفة العامة والتدوير الوظيفي للقيادات الإدارية وتطوير نظم وتقنيات المعلومات والإجراءات التي تستهدف إصلاح المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بإعادة تحديد دور ووظيفة الدولة وإعادة هيكلة مؤسسات الحكومة وجهازها الإداري وتعزيز بناء قدرتها المؤسسية بشريا وتكنولوجيا وتنظيميا وإعداد الأدلة الإرشادية لتقديم الخدمات الحكومية وإصلاح القوانين واللوائح وتطبيقها .

وأكد تقرير الإنجاز الصادر عن الوزارة - حصلت وكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ على نسخة منه- أن الوزارة قطعت شوطا كبيرا فيما يتعلق بإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير بنية الإدارة ومكافحة الفساد إلى جانب الاهتمام بموظفي الدولة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بمرحلتيها الأولى والثانية وتجسيد مبدأ العدالة والشفافية والمسائلة في التوظيف.

وتمثلت أهم تلك الإنجازات - بحسب التقرير- في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج ترشيد وتخفيض الموظفين الفائضين لعدد 9 آلاف و984 موظف ومراجعة القوانين وتطوير النظم والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، ومنها استكمال مراجعة قانون التأمينات والمعاشات وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة ووضع أسس وإجراءات التوظيف والنقل والإعادة والتقاعد وتنظيم حركة التنقلات و اتخاذ الإجراءات الخاصة بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 1991م.

وبين التقرير أن الوزارة أنجزت في مجال تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والمتقاعدين المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ونقل الموظفين المؤجلين إلى الهيكل العام للأجور والمرتبات والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجة الوطني للأجور والمرتبات والقانون رقم 43 لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات من خلال إعداد جداول الأجور والمرتبات المتعلقة بالمرحلة الثانية.

حيث تم منح الزيادة المستحقة للمرحلة الثانية للموظفين والمتقاعدين لعدد 875 ألف و807 موظفين بنسبة 97 بالمائة في مختلف وحدات الخدمة العامة والسلطة القضائية والدفاع والأمن ..فضلاً عن منح بدل طبيعة العمل للعاملين في قطاع التربية والتعليم والتعليم الفني الصحة بمختلف المحافظات ومراجعة بدل الريف وإصدار قرار مجلس الوزراء بشأن تصنيف المناطق النائية في الجمهورية لمنح بدل الريف وفقا للتصنيف الجديد.

وفيما يتعلق بتطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجية على جميع الموظفين في الجهاز المدني والعسكري في مختلف وحدات الخدمة العامة ، حيث بلغ عدد الوحدات الرئيسية والفرعية التي طبق فيها نظام البصمة والصورة نحو ألف و350 وحدة رئيسية .

كما بلغ اجمالي الموظفين المشمولين بالنظام حتى نهاية يونيو 2008م أكثر من 531 ألف و624 موظف بنسبة انجاز 97 بالمائة ويتوزعون على موظفي وحدات الخدمة العامة 460 ألف و307 موظفين بنسبة 98 بالمائة وموظفي السلطة القضائية تسعة آلاف و493 موظف بنسبة 99 بالمائة ومنتسبي القطاع العسكري 32 ألف و198 بنسبة 12 بالمائة والقطاع الأمني 29 ألف و

وفيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل القومي وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية أوضح التقرير ان الوزارة ممثلة بالهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ساهمت في الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 5 بالمائة بمبلغ 235 مليون و153 ألف دولار، والمساهمة في شركة يمن موبايل بمبلغ مليار و986 مليون ريال ما نسبته 4 في المائة من أسهم الشركة .

كما رفعت الهيئة من نسبة مساهمتها في الشركة اليمنية الليبية القابضة بنسبة 49 ر7 بالمائة لتبلغ نسبة الزيادة المدفوعة حتى أبريل 2008م قرابة ثلاثة ملايين دولار.

وفي إطار برنامج محاربة البطالة والفقر تبنت الوزارة ممثلة بالهيئة العامة للتأمينات والمعاشات إنشاء وحدات سكنية في محافظات (عدن ، الحديدة ، تعز ، حضرموت ، أمانة العاصمة).

وبحسب التقرير، فقد تم تخصيص جزء من فائض أموال الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لإنشاء وحدات سكنية ..فضلاً عن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مشروع الرئيس الصالح للشباب ذوي الدخل المحدود بمبلغ 750 مليون ريال للمرحلة الأولى.

حيث تم الإعلان عن مناقصة بدء التنفيذ لمشروع محافظة عدن واستلام أراضي المشروع بمحافظتي (عدن ، الحديدة) وتوقيع عقد مع وزارة الأشغال العامة والطرق لتقديم الخدمات الاستشارية والهندسية وإعداد الدراسات والتصاميم.

وأوضح القرير أنه تم التعاقد مع مكتب استشاري في مجال الاستثمار لتقييم تجربة الهيئة في مجال الاستثمار واستثمار فائض أموال المؤسسة العامة للتأمينات في تمويل المشاريع الإسكانية وشراء مبنى في حضرموت وقد بلغ إجمالي الاستثمار في النصف الأول من العام الجاري مبلغ مليار و76 مليون ريال.

كما تم تخصيص جزء من أموال الهيئة العامة للتأمينات للاستثمار في مجال إنشاء وحدات سكنية بمبلغ سبعة مليارات و500 مليون ريال..مشيراً إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2008م بشأن تكليف وزارة الأشغال العامة والطرق بالتنسيق مع الهيئة لتوفير الأرض أما في مجال تطوير وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد ، فأكد التقرير إنجاز الوزارة للكثير من الإجراءات المتعلقة بتبسيط الإجراءات التي تسهل للمواطنين الحصول على المعلومات والخدمات بسهولة ويسر وفي مواعيد زمنية محددة.

وفي هذا الجانب تم إعداد أدلة الخدمة لعدد ألف و600 خدمة ومراجعة وتطوير إجراءات تقديم الخدمات التي تتصف إجراءاتها بالتعقيد من خلال برنامج التجديد لتطوير الخدمات العامة حيث تم الانتهاء من الإعداد والتجهيز والتنفيذ لعدد تسعة برامج تطويرية في مجال الخدمة المدنية والاتصالات والبريد والبعثات والصحة العامة والطيران المدني والضرائب والجمارك والتأمينات والداخلية (مكاتب خدمة الجمهور) التي تتولى تقديم الخدمات مباشرة إلى الجمهور.

وتضمنت أهم إنجازات تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة خلال نفس الفترة ، مراجعة دور ووظيفة الدولة بما يكفل إتاحة مجال واسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

و أنهت الوزارة في هذا الجانب ، إعداد الدراسة الخاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة التي تضمنت الأدوار والوظائف التي ستحتفظ بها الحكومة وتوزيعها على السلطتين المركزية والمحلية وتحديد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات وتحديد الأدوار والوظائف التي ستتخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، و تحديد مواصفات الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة.

كما شملت أهم إنجازات الوزارة خلال نفس الفترة ، إلغاء مظاهر الازدواج الوظيفي وتطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية، ومواصلة إعادة البناء والهيكلة للأجهزة الحكومية المختارة.

حيث تم الانتهاء من إعادة بناء وهيكلة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومصلحة الجمارك والضرائب و الاستمرار في هيكلة وزارة الصحة والشئون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والقيام بعملية إعادة بناء وهيكلة وزارة الصناعة وفقا للمسار السريع وبما يتوافق مع المستجدات والتطورات الجديدة لعمل الوزارة والمستجدات المتعلقة بالتعديلات التي تمت في القوانين التجارية.

وأكد التقرير أن الوزارة تخلصت بشكل كبير من الأسباب المولدة للإختلالات والفساد في الوظيفة العامة من خلال إصدار عدد من القرارات من مجلس الوزراء لوضع الضوابط والقيود الصارمة على عملية التوظيف والنقل وتنظيم حركة التنقلات بين الوحدات ومعالجة أوضاع الموظفين الذين يستلمون راتبا ولا يشغلون وظيفة.

وفي مجال التدوير الوظيفي في المراكز القيادية والالتزام بمعايير الكفاءة والنزاهة باختيار الموظفين لشغل الوظائف ، أوضحت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات أنه تم اعداد وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة التي تضمن الأسس والمعايير والمواصفات الخاصة لشغل كل وظيفة وقد تم التطبيق العملي لذلك من خلال قيام الوزارة بالإعلان عن مسابقة شغل وظائف الإدارة العليا بديوان عام وزارة الخدمة وفقا للهيكل التنظيمي.

أما في مجال تطوير نظم وتقنيات المعلومات فقد قامت الوزارة بتصميم قاعدة البيانات المركزية ووضع هيكلها الإداري وإعداد النظم والتعليمات الفنية وبناء نظام تحديث البيانات للمطابقة مع قواعد البيانات الرئيسية والفرعية والانتهاء من عملية الربط الشبكي لقاعدة البيانات المركزية مع قواعد البيانات الرئيسية والفرعية وتوفير قاعدة بيانات محدثة عن طالبي العمل الذين بلغو 170 ألف طالب عمل.

وفيما يتعلق بتعزيز اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية فقد قامت الوزارة باتخاذ الإجراءات الخاصة باستكمال نقل الصلاحيات لمكاتب الوزارة في أمانة العاصمة والمحافظات لتنفيذ كافة المهام المتصلة بشئون الوظيفة العامة.

تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجية على جميع الموظفين بنسبة 97 %

المساهمة في الشركات العاملة وتبني إنشاء وحدات سكنية من فائض أموال هيئة التأمينات والمعاشات

إعداد وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة واستكمال نقل الصلاحيات إلى المكاتب